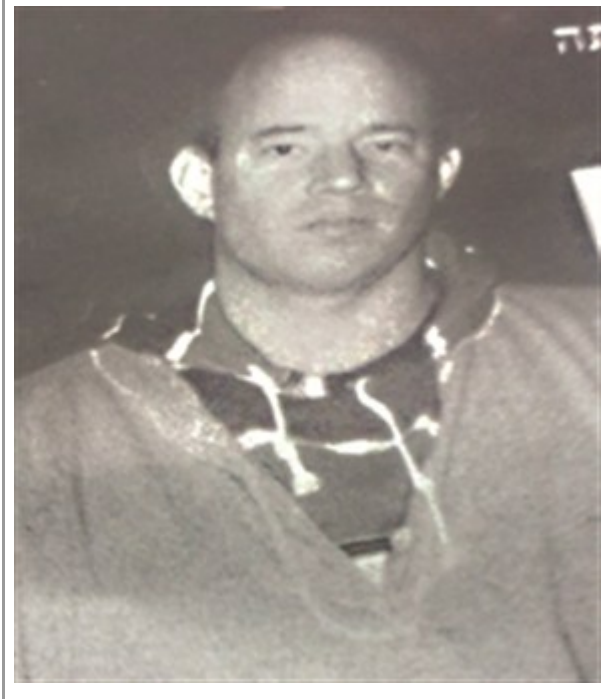


## إسرائيل تقر للمرة الأولى باغتيال «أبو جهاد»: خطوة مجهولة لدفع قد تمهد لملاحقتها قانونياً

الناصرة - اسعد تلحمي؛ رام الله - «الحياة»

الجمعة ٢ نوفمبر ٢٠١٢

في خطوة أثارت علامات استفهام كثيرة، سمحت الرقابة العسكرية في إسرائيل لصحيفة «يديعوت أونوت» بنشر تحقيق صحفي يؤكد أن الجيش الإسرائيلي كان وراء اغتيال الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية خليل الوزير (أبو جهاد) في منزله في تونز في 15 نيسان (إبريل) العام 1987. وكانت إسرائيل رفضت طوال الأعوام الماضية تأكيد مسؤوليتها عن اغتيال رغم أن زوجة الشهيد، انتصار الوزير (أم جهاد) التي كانت شاهدة على العملية، أكدت في أكثر من مناسبة أنها سمعت الجنود الملتزمين يتحدثون



باللغة العبرية.

واعتبرت السلطة الفلسطينية، في رد فعل أولي، اعتراف إسرائيل العلني وللمرة الأولى باغتيال «أبو جهاد» دليلاً قاطعاً على ضلوعها في اغتيال القادة السابقين، بمن فيهم الرئيء الإسرائيلي ياسر عرفات، كما اعتبرها «دليلاً مهماً في حال اللجوء مستقبلاً إلى مقاضاة إسرائيل في المحافل الدولية». وقال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» عباس زكي لـ «الحياة» إن القيادة ستبحث في اجتماعها المقبل الخطوات القانونية والسياسية المطلوبة للرد على «جريمة اغتيال»، و«ستعمل على الحصول على عضوية محكمة الجنايات الدولية بعد حصولها على مكانة عضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتتسنى لها مقاضاة إسرائيل عن كل الجرائم التي ترتكها ضد شعبنا».

ونشر المراسل للشؤون الاستخباراتية في الصحيفة الإسرائيلية رونين برغمان مقابلة مع نكوم ليف الصاب المتقاعد نائب قائد وحدة النخبة العسكرية «سييرت متكال» التي نفذت اغتيال، قبل أن يقضي في حادث طرق العام 2000. ونقل برغمان عن ليف اعترافه بأنه كان الجندي الثاني الذي أطلق النار على «أبو جهاد» قبل أن ينضم الجنود الآخرون إلى إطلاق النار للتأكد من أنه لم يعد على قيد الحياة. وأفاد برغمان أنه خاض معركة قضائية استمرت فترة طويلة مع الرقابة العسكرية حتى سمحت له بنشر المقابلة.

وأثار النشر استهجان مراقبين في إسرائيل أولوا استكشاف الدافع وراءه. واستبعد معظمهم أن يكون وراء النشر قرار سياسي يقف وراءه رئيء الحكومة بنيامين نتانياهو الذي يعلم أن اعترافاً رسمياً من إسرائيل قد يكلفها المحاسبة القانونية. وأشار المدققين إلى أن النشر ما كان ليرى النور لو كان ليف ما زال على قيد الحياة، مضيفاً أن رئيء الحكومة وزير الدفاع فيل اسحق شامير واسحق رابين هما أيضاً ليسا في عداد الأحياء، وعليه يمكن محاسبتهم قانونياً. وصر معلق آخر النشر في إطار المعركة الطويلة التي خاضها برغمان مع الرقابة العسكرية، مضيفاً أن من السهل على قادة عملية اغتيال الآخرين تنفيذ الرواية المنسوبة إلى ليف واتهام الناشر بافتعال رواية.

وكان ليف ينفذ عملية اغتيال نائباً لقائد «سييرت متكال»، الوزير الحالي موشيه يعلون، وتم اختياره قائداً لعملية اغتيال. وعن يثيات اغتيال، نقل المراسل عن ليف قوله إنه مع وصول أفراد وحدة اغتيال إلى شواطئ تونز «قام أفراد الكوماندوس بنقل المقاتلين إلى الشاطئ لينضموا إلى أفراد وحدة قيساريا التابعة لجهاز موساد الذين وصلوا إلى العاصمة التونسية قبل يومين... كان عدد أفراد الوحدة 26، وكان ليف على رأس مجموعة من 8 أفراد كُلفت مهمة اقتحام

البيت. تم ركن السيارات التي أقلت أفراد وحدة الاغتيال إلى بعد نصف كيلومتر من منزل أبو جهاد، ومن هناك توجهوا سيراً إلى الأقدام في اتجاه المنزل. وسار ليف مع مقاتل آخر تنكر بزي امرأة إلى رأس مجموعة الثماني كأنهما في رحلة ليلية. وأمسك ليف بيده قطعة حلوى كبيرة فيما كانت يده الأخرى داخل حقيبة فيها مسدس كاتم للصوت. وتقدم ليف إلى الأرس الأول الذي غلبه النعاس وهو في السيارة وأطلق النار إلى رأسه وأرداه قتيلاً..

ونقل المعلقين رواية ليف: «عندما تلقى المقاتلون إشارة بالتمشيد تم شل الأرس، تقدم أفراد المجموعة الثانية، واستلموا العنادل لاقحام مدخل المنزل. اقتحم المقاتلون المنزل ملثمى الوجوه. إحدى المجموعات توجهت إلى الطابق الأرضية، وهناك كان الأرس الثاني الذي لم يلبث أن استل مسدسًا وقتل. أما الجنائني الذي قرر في تلك الليلة أن ينام في الطابق الأرضية، فتم إطلاق النار عليه أيضاً. أشفقت إلى الجنائني، لكن كان لا بد من قتله لضمان عدم وجود أي معارضة في هذه العملية».

وأضاف ليف أنه اختار أحد المقاتلين ليصعد السلم وليف وراءه: «هذا المقاتل كان أول من أطلق النار إلى أبو جهاد، ولم يتقد أن أبو جهاد كان يحمل مسدساً بيده، بعد ذلك قمت أنا بإطلاق النار المكثف عليه، وكنت حذراً ألا تصاب زوجة التي وصلت إلى المكان. لقد فارق أبو جهاد الحياة. أما المقاتلون الآخرون فأطلقوا النار عليه للتأكد من قتله».